ج01/144(09/15)/43-مج (0440)

أمانة شؤون مجلس الجامعة

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

الدورة العادية 144

كلمـــات

الجلسات الافتتاحية لمجلس الجامعة

أولاً: كلمات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2015/9/13:

- معالي السيد ناصر جودة – نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشـــؤون المغتربين للمملكة الأردنية الهاشمية (رئيس الدورة السابقة 143).
- معالي د. أنور محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (رئاسة الدورة الحالية 144).
- معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية.

ثانياً: كلمات مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2015/9/9:

- سعادة السفير د. بشر الخـصاونة – المنـــدوب الـــدائم للمملكـــة الأردنيـــة الهاشمية لدى جامعة الدول العربية (رئاسة الدورة السابقة 143).
- معالي السفير محمد بن نخيرة الظاهري المندوب الـــدائم لدولـــة الإمـــارات العربية المتحدة لدى جامعة الدول العربية (رئاسة الدورة الحالية 144).
- معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية.

القاهرة: سبتمبر/ أيلول 2015

المحتويات

أولاً: كلمات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2015/9/13:

- معالي السيد ناصر جودة – نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين للمملكة الأردنية الهاشمية (رئيس الدورة السابقة 143) ---------- 4
- معالي د. أنور محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (رئاسة الدورة الحالية 144)---------- 13
- معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية ---------- 25

ثانياً: كلمات مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2015/9/9:

- سعادة السفير د. بشر الخصاونة – المندوب الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية (رئاسة الدورة السابقة 143) ---------- 33
- معالي السفير محمد بن نخيرة الظاهري المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى جامعة الدول العربية (رئاسة الدورة الحالية 144) ---------- 38
- معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية ---------- 44

أولاً:

كلمات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري

بتاريخ 2015/9/13

كلمة

معالي السيد/ ناصـــر جـــودة

نائب رئيس الوزراء

ووزير الخارجية وشؤون المغتربين للمملكة الأردنية الهاشمية

(رئاسة الدورة العادية 143)

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

الدورة العادية (144)

القاهرة: 13 سبتمبر / أيلول 2015

———

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنام، سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أصحاب المعالي والسعادة الوزراء ورؤساء الوفود الكرام،

معالي الأخ الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

السيدات والسادة،

السلام عليكم رحمة الله وبركاته.. وبعد.

اسمحوا لي بداية أن أترحم وإياكم على شهدائنا الأبرار في كافة ربوع وطننا العربي الكبير، وأتقدم بالتعزية الحارة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز والإخوة في المملكة العربية السعودية على الحادث الأليم في المسجد الحرام والضحايا الذين سقطوا، كما أترحم وإياكم على شهدائنا في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، وضحايا الإرهاب والقتل والعنف في فلسطين وفي تونس وفي الكويت وفي ليبيا وفي اليمن وفي سورية وفي مصر وفي كل أنحاء العالم العربي وغيرها من الدول، وأطلب من الجميع الوقوف دقيقة لقراءة الفاتحة على أرواح شهدائنا جميعاً.

أصحاب المعالي والسعادة،

فقد انقضت ستة أشهر شرفت فيها المملكة الأردنية الهاشمية بحمل أمانة رئاسة الدورة الثالثة والأربعين بعد المائة لمجلس جامعة الدول العربية الموقرة.

وإنني إذ أنقل شرف الأمانة هذه إلى الشقيقة دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنني أتمنى لوفد دولة الإمارات العربية المتحدة التوفيق والسداد في حمل مسؤولية رئاسة مجلسكم الكريم هذا ولكل ما فيه خير أمتنا وأوطاننا.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أسجي الشكر والتقدير لمعالي الأخ الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية وللأمانة العامة للجامعة بكوادرها كافة، على ما أعانونا عليه من خلال عمل دؤوب مخلص مكننا من القيام بما أملاه علينا الواجب من مهام نحو رئاسة دورة المجلس.

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكرام،

نجتمع اليوم وعلى أجندتنا العديد من المواضيع والقضايا التي لا تبارح مكانها، بل وتعاود فرض نفسها كل حين، تحديات تحيط بنا من مشرق الوطن العربي إلى مغربه، ولا أكاد أبالغ إن قلت إن الكم الذي نشهده اليوم من تحديات لا سابقة له، ولكن عزمنا وعزيمة قادتنا بإذن الله لا تلين، ونحن قادرون — إن شاء الله — على مواجهة كل ما يعترض طريق أمن وأمان مواطنينا ورفعة واستقرار أوطاننا، إيماناً منا بالله أولاً وبرسالة الحق التي نرفع رايتها، رسالة عدل وخير وتعاون على البر وتصدٍ للعدوان.

أصحاب المعالي والسعادة،

تظل القضية الفلسطينية شغلنا الشاغل مهما حل بنا، والعامل الرئيس لعدم الاستقرار في منطقتنا، لا، بل في العالم، فهي أم القضايا، وهي مفتاح الاستقرار في المنطقة، وديدن ازدهارها، والأردن لطالما قاد جهود تحقيق السلام الفلسطيني الإسرائيلي من خلال العمل على دفع مسار تفاوضي جاد ومحدد بسقف زمني يُفضي إلى تجسيد حل الدولتين الذي تقوم بمقتضاه الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على التراب الوطني الفلسطيني وعلى أساس خطوط الرابع من حزيران لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفي سياق حل شامل يعالج القضايا الجوهرية كافة وهي: القدس، اللاجئون، الأمن، الحدود، المياه وغيرها، طبعاً للمرجعيات الدولية المعتمدة ولقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية بعناصرها كافة، وبشكل يلبي بالكامل ويصون المصالح العليا الأردنية المرتبطة بهذه القضايا كلها، فالأردن صاحب مصلحة في هذا المصير المشترك.

ولقد شهدت مدينة القدس الشرقية المحتلة خلال الفترة الماضية، ولاسيما التصعيد الذي نشهده اليوم من ساعات الفجر، هذه الانتهاكات المدانة والمرفوضة على حرمة المدينة المقدسة والمسجد الأقصى المبارك، وعندما نقول المسجد الأقصى فنحن نعني بذلك المقدسات جميعها.

هذه الانتهاكات خط أحمر كما يقول جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين،ونجدد التأكيد على أن الأردن – بقيادة جلالته صاحب الوصاية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف وعلى رأسها المسجد الأقصى – سيتصدى كدأبه دوما وبحزم لكل ما من شأنه أن يمس المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية وبكل الوسائل الدبلوماسية والقانونية، وسيمضي الأردن قدماً في النهوض على أكمل وجه بواجب وشرف رعاية وصيانة وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية وانطلاقاً من هذه الرعاية والوصاية حتى تتحرر من نير الاحتلال الإسرائيلي.

ولن ندخر أي جهد من خلال الاتصالات المباشرة وغير المباشرة، والاتصالات والتواصل مع القوى الدولية والعواصم المؤثرة والمنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة التي بقي على عضويتنا في مجلس أمنها ثلاثة أشهر، وسنستغل هذه العضوية للتأكيد على موقفنا جميعاً برفض هذه الانتهاكات وباتخاذ كل ما يلزم من إجراءات، وخاصة الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، فهذا مرفوض وينتهك كل مكونات الشرعية الدولية من القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وغيرها من الأعراف وغيرها من القوانين، وسيكون هذا جزء أساسي من نقاشنا اليوم تحت الرئاسة الجديدة للإخوة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي نفس السياق، أقول بأن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها

الخمس هي من أهم الآليات الدولية التي أبقت قضية اللاجئين الفلسطينيين حية في الوجدان الدولي وعلى الأجندة الدولية.

ولقد أوشكت الوكالة – قبل أشهر – أن تعلق بعض نشاطاتها التعليمية والصحية في مناطق العمليات الخمس ومنها الأردن الذي يستضيف نحو 42 ٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، وكان ذلك نتيجة الأزمة المالية التي تعاني منها الوكالة. وبادرنا من فورنا في الأردن بالاتصال المكثف مع مختلف الدول والمنظمات، وقمت بالتواصل مع وزراء خارجية العديد من الدول المانحة والدول المؤثرة سياسياً في العالم لحث الدول المانحة على تسديد الالتزامات وحث الدول المؤثرة سياسياً على الضغط باتجاه دعم هذه الوكالة بما يمكنها من الاستمرار في تقديم خدماتها، سيما في القطاعات الحيوية وبشكل خاص قطاعي التعليم والصحة.

ولقد نجح مسعانا، والشكر موصول طبعاً لكل الدول الشقيقة والصديقة التي قدمت الدعم المطلوب لهذه الوكالة، نجح مسعانا في تأمين ما سمح باستمرار الوكالة بتقديم خدماتها، وخاصة في قطاعي التعليم والصحة في مناطق عملياتها.

ونجدد التأكيد بأننا في الأردن لا نقبل بأن تقلص خدمات الوكالة أو أن تضعف الأونروا أو ولايتها إلى حين حل قضية اللاجئين الفلسطينيين جذرياً طبقاً للمرجعيات الدولية المعتمدة ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، وممارسة اللاجئين حقهم في العودة والتعويض، ولن نقبل بأن يتأثر قطاعي التعليم والصحة نتيجة الأزمات المالية والإدارية للأونروا والتي يجب أن تعالج، وإلا إن واجهنا نفس الوضع في المستقبل وأطلقنا مئات الآلاف من الطلاب في المدارس إلى الشوارع فكأننا نعرضهم للاستهداف من قبل الإرهاب والتطرف.

أصحاب المعالي والسعادة،

لئن كانت قضية فلسطين هي القضية الأساسية المحورية، فإن خطر الإرهاب والتطرف المتفاقم بات يفرض نفسه على أجندة عملنا اليومي تحدياً أمنياً وفكرياً

وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً يسيء إلى ديننا الحنيف بتشدق الفئة الباغية من أصحاب الفكر الظلامي التكفيري المتطرف بتشويه الإسلام الحنيف والذي يبرأ منهم جميعاً ومن أعمالهم الخسيسة وأفكارهم الشيطانية.

ولقد عملنا خلال رئاستنا لدورة مجلس الجامعة العادية معاً ضد الإرهاب وفكره الضال المضل، وأكدنا في أكثر من لقاء على ضرورة توحيد الجهد لمحاربة أصحاب هذا الفكر الإجرامي المتطرف المعادي للإنسانية ولقيمنا الدينية وللشرائع كافة، والتصدي لخطر الإرهاب من خلال منظومة عمل متكاملة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية وأمنية وعسكرية، كما أعاد قادتنا في قمتهم التي عقدوها في شرم الشيخ في جمهورية مصر العربية في شهر آذار الماضي التأكيد على الأولوية القصوى لمواجهة تحدي الإرهاب والفكر المتطرف.

ولقد أدان الأردن دوماً الإرهاب والتطرف والتعصب، ووقفنا دوماً ولا نزال كتوجه من لدن سيدي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين في طليعة المتصدين للإرهاب وفئته الباغية والتطرف، وقدمنا في سبيل ذلك الغالي والنفيس جهداً وشهداء، إيماناً منا بأن الحرب على الإرهاب – كما قال جلالة الملك المعظم – هي في المقام الأول حربنا، ندافع فيها لا عن إنساننا فحسب، بل عن ديننا السمح وقيمنا وقيم الأديان السماوية الإنسانية الرفيعة وما لحق بها من تشويه بفعل الجهل وتحريف تعاليم عقيدتنا ممن انقاض إلى صوت الباطل فآذى نفسه وأهله وأساء إلى دينه ووطنه.

فهذا الإرهاب البغيض يستهدف المسلمين أولاً ويستهدف نسيجنا المجتمعي في مختلف بلداننا ومكوناته الأساسية التي تكمل بعضها البعض وتقف صفاً واحداً في مواجهته.

أصحاب المعالي والسعادة،

لقد شارك الأردن إلى جانب أشقائه العرب عبر التحالف العربي في جهود إعادة الشرعية للجمهورية اليمنية الشقيقة ممثلة برئيسها فخامة السيد/ عبد ربه منصور

هادي ورئيس وزرائها السيد/ خالد بحاح، والذي استضافه مجلسكم الكريم في دورة انعقاده غير العادية بتاريخ 18 من حزيران 2015 خلال رئاسة المملكة الأردنية الهاشمية للدورة.

ولا يسعنا إذ نذكر اليمن الشقيقة، إلا أن نذكر بالتقدير وبالدعاء إلى المولى عز وجل أن يتغمد بواسع رحمته شهداء الواجب من أبناء القوات المسلحة في دولة الإمارات العربية الشقيقة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين الشقيقة واليمنيين أنفسهم، الذين بذلوا أرواحاً دفاعاً عن الشرعية، وتحقيقاً لآمال وتطلعات أشقائهم من أبناء الشعب اليمني بالأمن والاستقرار والازدهار.

وتعيد بلادي التأكيد على دعم جهود الأشقاء في دولة ليبيا الشقيقة في محاربة الإرهاب ومكافحة التطرف، من خلال حكومتهم الشرعية المنبثقة عن المجلس النيابي المنتخب، وكذلك دعم جهود المصالحة وجلسات الحوار التي ترعاها الأمم المتحدة في المملكة المغربية الشقيقة، أملاً في الوصول إلى حل سياسي يحفظ أمن ليبيا وشعبها ووحدة ترابها الوطني ويمكنها من دحر الإرهاب والتطرف.

وإننا إذ نترقب في هذه الأيام التطورات الحالية وصولاً إلى تحقيق هدف توقيع اتفاق المصالحة من قبل الجميع، لندعو الله صادقين أن يحقق لليبيا الشقيقة أمنها واستقرارها.

أصحاب المعالي والسعادة،

وأما المأساة المستمرة في الشقية سورية، فقد شهدنا تطورات مؤسفة في الآونة الأخيرة، إذ لم تنته الحال هناك على العنف والدمار الذي حل بهذا البلد الشقيق، لا بل ونهش عصابات الإرهاب والتطرف والإجرام في جسده،بل زادت عليه بمأساة اللاجئين الذين افترس البحر وجشع المتاجرين بالبشر أرواحهم بعد أن نجا بعضهم من افتراس العنف والدمار في بلادهم، وشردت نساؤهم، وأرعب أطفالهم في مشاهد ثقلت على أنفسنا وفرضت على الأجندة الدولية بسبب قسوة البعض ومبادرات

الآخرين الطيبة، فرضت على الأجندة الدولية، وخاصة ما شهدناه من سيجال في الدول الأوروبية مسؤوليات إنسانية مضاعفة، تصدينا لها نحن في المملكة الأردنية الهاشمية منذ اليوم الأول للمأساة السورية، ولا نزال باستقبال نحو 500. 1مليون من أخ وأخت سوريين في المملكة الأردنية الهاشمية وعلى أرضنا؛ أي ما يقارب حوالي 21 ٪ من تعداد السكان، ولبنان الشقيق يعاني من هذا أيضاً وبشكل كبير أثر على أمنه السياسي وعلى اقتصاده وعلى بنيته التحتية.

فعندما نقول المجتمع الدولي وعندما نقول بأن المملكة الأردنية الهاشمية تتحمل هذا العبء نيابة عن المجتمع الدولي، فإما أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في هذا الشأن كوحدة واحدة، وإما أن تترك للمجتمعات والشعوب، وهذا أمر غير مقبول.

فعندما يستمر الأردن في تحمل هذه المسؤولية بأمانة وصدق والتزام بالمبادئ والقناعات فعلى المجتمع الدولي أن يقوم بواجبه في مساندة الدول التي تقوم بواجبها نيابة عن المجتمع الدولي.

وفيما يخص الموقف السياسي، فلا بدَّ لي من إعادة التأكيد على موقف المملكة الأردنية الهاشمية الداعي للدفع بإنجاز الحل السياسي في سورية وبما يحقق الانتقال لواقع سياسي جديد يلبي طموحات الشعب السوري الشقيق وبمشاركة أطياف الشعب كافة، استناداً إلى ما نتفق عليه جميعاً بأن مقررات جنيف (1) هي الأسس التي نستند إليها، وبما يعيد الاستقرار لسورية ويساهم في محاربة الإرهاب ومكافحة التطرف وصولاً إلى اجتثاثهما وبشكل يحفظ سلامة سورية الترابية واستقلالها السياسي ويرحم نسيجها المجتمعي ويؤدي إلى إنتاج المناخ الآمن الذي من شأنه تحقيق العودة الطوعية للأشقاء السوريين إلى وطنهم.

كما نتمنى للعراق الشقيق ولشعبه العريق التوفيق والنجاح في المسار السياسي الذي يضمن وحدة الشعب العراق ويبعدنا عن الصراعات الطائفية والمذهبية ويعزز موقفنا في مكافحة التطرف والإرهاب، ومن الممكن أن نقول بأن هذه المشاكل إن كانت في

العراق أو في غيرها من الدول، ومن منطلق إعادة المسارات السياسية إلى ما نتوقع أن ينتج حلولاً للمشاكل القائمة يمكن أن نقول بأن علينا أن نبتعد عن المسارات الطائفية أو المذهبية وأن نعيد المسارات إلى السياسة بعيداً عن الطائفية والمذهبية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إن المملكة الأردنية الهاشمية وهي تستعد لتسليم رئاسة الدورة الحالية (144) لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، لتعبر عن دعمها الكامل لكافة الأشقاء العرب في قضاياهم العادلة والمنصفة، والتي تضطلع بها جامعة الدول العربية وتسعى إلى حلها، متمنياً النجاح والتوفيق والسداد للإخوة في دولة الإمارات العربية المتحدة في مهامهم. كما لا يفوتني أو أؤكد حرصنا على التعاون غير المحدود مع أشقائنا في الرئاسة الجديدة لما فيه خير ورفعة عملنا المشترك.

يسعدني وأنا أختتم كلمتي أن أتقدم بجزيل الشكر وبالغ التقدير لكم جميعاً أصحاب المعالي والسعادة الوزراء وأصحاب السعادة المندوبين الدائمين على عملهم الموصول والموفق خلال الفترة الماضية، ولمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ونائبه ومساعديه وجميع موظفي الأمانة العامة للتعاون والدعم الذي لقيناه والتنسيق المستمر الذي لولاه لما كان عملنا ممكناً.

وفقنا الله وإياكم وسدد على طريق الخير خطاكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة

معالي الدكتور/ أنور محمد قرقاش

وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(رئاسة الدورة العادية 144)

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

الدورة العادية (144)

القاهرة: 13 سبتمبر / أيلول 2015

———

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي ناصر جودة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين بالمملكة الأردنية الهاشمية،

أصحاب السمو والمعالي والسعادة وزراء الخارجية العرب،

معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية الشقيقة،

السيدات والسادة،

يطيب لي في افتتاح أعمال الدورة الرابعة والأربعين بعد المائة للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، والتي تتشرف دولة الإمارات العربية المتحدة برئاستها أن أتوجه بأسمى معاني التحية والتقدير لأصحاب السمو والمعالي الوزراء، ولمعالي الأخ ناصر جودة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على الجهود المتميزة والمثمرة التي بذلها الأردن الشقيق خلال ترأسه لأعمال الدورة العادية السابقة لهذا المجلس، وخاصة في ظل تلك الظروف غير العادية والاستثنائية التي تمر بها منطقتنا العربية بما ساهم بصورة كبيرة في دفع مسيرة العمل العربي المشترك وعزز من التعاون العربي في كثير من المجالات المهمة.

كما أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمعالي الأخ الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، والمندوبين الدائمين، وكافة موظفي جهاز الأمانة العامة على الجهود المبذولة لتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك.

كما أود في مستهل اجتماعنا هذا أن نترحم على المغفور له بإذن الله تعالى عميد الدبلوماسية العربية الأمير سعود الفيصل، والذي انتقل إلى جوار ربه، سائلين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته. لقد كان للجهود والإسهامات الكثيرة والمتميزة للمغفور له في الجامعة

العربية، وكافة المنابر الإقليمية والدولية لنصرة القضايا العربية والإسلامية أثرها الكبير في إثراء وتعزيز العمل العربي المشترك، ولا شك أن الدبلوماسية العربية ستفتقد حضوره وحكمته وزمالته، رحمهُ الله ورحمةً واسعة، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وفي الوقت ذاته، أرحب بمعالي الأخ عادل الجبير، وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، والذي يشارك للمرة الأولى بعد تولي منصبه في أعمال مجلسنا، متمنياً له دوام التوفيق والنجاح في مهمته هذه، كما أرحب بمعالي الأخ حماد ولد أميمو وزير الشؤون الخارجية والتعاون في الجمهورية الإسلامية الموريتانية ونتطلع إلى المزيد من التعاون لخدمة العمل العربي المشترك.

وإننا إذ نجتمع اليوم في قاهرة المعز، فإننا نرحب من الأعماق بما نشهده من التقدم المتنامي نحو تعافي مصر الشقيقة، وسعيها الحثيث إلى استعادة دورها الفاعل على المستوى العربي والإقليمي والدولي.

وإننا إذ نجدد دائماً ونؤكد على دعمنا لمصر شعباً وحكومة، فإن ذلك يصدر عن إيماننا العميق بأن مصر الآمنة المستقرة القوية بتلاحم شعبها وبإيمانها بعروبتها تمثل ضمانة قوية لأمن الأمة العربية ووقوفها في وجه ما يتهددها من تحديات وأخطار.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

تتولى دولة الإمارات العربية المتحدة رئاسة هذه الدورة العادية في ظل ظروف استثنائية بالنظر إلى الأزمات وما يحيط بها من أخطار التي تزايدت حدتها وتعقيداتها، مما يتطلب منا جميعاً مضاعفة وتكثيف العمل المتواصل والمنسق لمواجهتها والتعامل معها بصورة جماعية وجادة وفاعلة.

فليس خافياً علينا ما تتعرض له دولنا من أخطار داهمة تهدد وجودها وتنال من سيادتها وأمنها وتهز استقرارها وسعيها نحو رفاهية شعوبها.

فالدولة العربية الوطنية تجابه تحديات تجعلها على المحك، بين محاولات خارجية للتدخل في شؤونها الداخلية، وأخطار داخلية تتمثل في مؤامرات تحاك من جماعات ذات أهداف أبعد ما تكون عن المصالح الوطنية، فضلاً عن النشاط الإرهابي المتزايد والمتسارع الذي يهز الأمن والسلامة الإقليمية هزاً عنيفاً، ناهيك عن التدخل المنظم والممنهج من دول الجوار في شؤون وشجون العرب.

إن الأعمال الإرهابية الإجرامية التي تهدد عالمنا العربي بالأساس قد وجد للأسف بيئة حاضنة له، ودعماً ورعاية من قوى أخرى سواء بالتمويل أو التسليح بهدف النيل من أمتنا العربية، ويزيد من خطورة هذا الإرهاب التستر بعباءة الدين الإسلامي الحنيف من ناحية، وانطلاقه نحو استهداف تراثنا الثقافي الحضاري بالتدمير والعبث والإساءة، أضف إلى هذا كله استهداف لشباب الأمة بدعايات مضللة تفسد عليه عقيدته وإيمانه بوطنه.

إن حجم التخوف الذي يواجهنا يفرض علينا اتخاذ الإجراءات الفاعلة للتصدي لهذه الأخطار، لا سيما لحماية شباب الأمة العربية من الوقوع في براثن الدعايات الهدامة للجماعات الإرهابية ومحاولة تخفيف مصادر الدعم لها.

والتذكير بأن الإرهاب لا دين له حتى ولو اتخذ مظهراً دينياً خادعاً، كما أنه لا وطن له، فما ينال دولة، سينال غيرها، فلا يحسبن أياً منا أنه بعيد عن خطره، ولعل التجارب السابقة خير دليل على ذلك.

لقد حان الوقت لترجمة القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وعلى رأسها قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة، إلى سياسات وإجراءات وآليات قابلة للتطبيق على الأرض، وتفعيل كافة الاتفاقيات العربية لمكافحة هذه الظاهرة الإجرامية وضرورة استحداث الآليات القانونية والتشريعية لمكافحة

هذه الجرائم. إن الإرهاب يستهدف اليوم تقويض أركان الدولة الوطنية الحديثة وتدمير مؤسساتها وهياكلها وتعريض سيادتها واستقلالها ووحدة ترابها لمخاطر حقيقية.

من هذا المنطلق، فإن دولة الإمارات ترى ضرورة وضع خطوات متسارعة وفعالة للتصدي لهذه الظاهرة من خلال العمل على نشر وترويج الخطاب الديني الوسطي المعتدل الذي يعالج الإرهاب والتطرف، والتصدي لأفكار الغلو والتشدد والطائفية وتطوير الخطاب الإعلامي العربي من خلال ترسيخ قيم الوسطية والاعتدال التي تربينا عليها وتعلمناها في ديننا الإسلامي السمح، وأهمية وضع التدابير الوقائية لمنع التطرف الفكري والتحريضي على ارتكاب الأعمال الإرهابية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

تظل القضية الفلسطينية ومسيرة السلام في الشرق الأوسط هي الهم الأكبر والملف المركزي الذي نحمله في كافة لقاءاتنا الثنائية والإقليمية والدولية كأولوية لنا جميعاً. إننا على يقين بأن استمرارية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وعدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية من خلال إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفق القرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، يشكل عاملاً أساسياً لعدم الاستقرار الإقليمي. وإن بعضاً من مظاهر العنف التي تشهدها المنطقة مرجعه الشعور باليأس والظلم الذي يحيق بالشعب الفلسطيني، وصمت العالم غير المفهوم على ذلك كله دون التحرك الفعال لتحريك عملية السلام.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي بعنفه ووحشيته وتكريس السيطرة على الأرض كأمر واقع، وكذلك الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى، كل ذلك يقوض إيجاد حل للقضية الفلسطينية، ويتناقض تماماً مع القرارات الدولية ذات الصلة، ولا بدَّ من

السعي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وأن يُحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته الكاملة لتحقيق ذلك.

إن المنطقة العربية لن تنعم بالأمن والاستقرار طالما استمرت هذه القضية دون حل واستمرت المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني، في ظل الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية للقوانين والأعراف الدولية وسياسة الاستيطان البشعة، والتي نرى أنها السبب الرئيسي والمباشر لاستمرار الفشل والتعثر في عملية السلام.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة العربية يتطلب منا العمل الجاد والمتواصل لإنهاء كافة الأزمات التي نواجهها، وفي هذا الصدد أود أن أؤكد مجدداً على رفض دولة الإمارات العربية المتحدة لاستمرار الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، ونطالب باستعادة السيادة الكاملة على هذه الجزر، ونؤكد على أن جميع الإجراءات والتدابير التي تمارسها السلطات الإيرانية تخالف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي وكافة الأعراف الدولية، ونكرر دعوتنا من هذا المنبر إلى المجتمع الدولي حث إيران على التجاوب مع الدعوات السلمية الصادقة والمتكررة لتحقيق تسوية عادلة لهذه القضية، إما عبر المفاوضات المباشرة الجادة بين البلدين، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيها وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

كما نؤكد رفضنا لمحاولات إيران التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية الشقيقة عبر إثارة القلاقل والفتن بين أبناء الشعب الواحد، ونطالبها بإعادة النظر في سياستها تجاه المنطقة، ومراعاة سياسة حسن الجوار، والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول العربية.

إن استجابة إيران لهذه الدعوات المخلصة إنما يصب في صالح استقرار المنطقة ودعم التعاون بين دولها، وهو ما يرقى بالعلاقات العربية الإيرانية إلى مرتبة أسمى، وهو ما لم يتحقق بالقطع إذا ما أصرت إيران على التدخل في الشؤون العربية.

وفي هذا الصدد نرى أن العلاقات التي نرجو لها أن تسود بين العالم العربي وإيران هي علاقات تحقق المصالح المشتركة، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال احترام إيران لمبادئ السيادة وعدم التدخل وحسن الجوار.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إننا نؤكد على ضرورة العمل المتواصل والجاد الذي يحقق ويصون وحدة تراب اليمن واستقلاله السياسي، ومن هنا فإننا نطالب المتمردين الحوثيين بالانصياع لكافة القرارات الدولية ذات الصلة وتنفيذها، خاصة قرار مجلس الأمن رقم (2216)، وقرارات جامعة الدول العربية الصادرة عن اجتماع القمة العربية رقم (26) في شرم الشيخ، والتي طالبت جميعها بضرورة انسحاب قوات وميليشيات المتمردين من كافة المدن اليمنية، وتسليم الأسلحة الثقيلة إلى السلطة الشرعية، وعدم إعاقة عمليات الإغاثة الإنسانية والإبقاء على القنوات الرئيسية عبر الموانئ والمطارات لدعم الجهود الإنسانية لمواجهة الظروف المقلقة هناك، والقبول بالمرجعيات السياسية المعتمدة دولياً، مع دعمنا الكامل لمخرجات الحوار الوطني لإنهاء الأزمة اليمنية تحت رعاية فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي. كما نؤكد في الوقت ذاته دعمنا لجهود مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (2216) والتوصل لحل سياسي أساسه الشرعية للأزمة اليمنية.

وفي هذا الصدد، فإن دولة الإمارات ملتزمة بتقديم كافة أشكال المساعدات للشعب اليمني الشقيق بدءاً من تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية وصولاً للمساعدة في بناء مؤسسات الدولة حتى يتحقق الأمن والاستقرار والنماء في ربوع اليمن الشقيق.

وتعزيزاً للدور الإنساني الذي تضطلع به دولة الإمارات حالياً لتخفيف المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب اليمني، ومساندة الأشقاء اليمنيين على تجاوز الظروف القاسية، أطلقت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي مؤخراً حملة كبرى تهدف إلى الوقوف إلى جانب الشعب اليمني ومد يد العون والمساعدة له لتمكينه من التغلب على الأوضاع الصعبة التي يعيشها، وقد انطلقت الحملة

تحت شعار "عونك يا يمن"، وتمتد لمدة شهر لمساعدة 10 ملايين يمني تأثرت أوضاعهم نتيجة الأزمة الحالية لحشد الدعم لصالح برامج ومشاريع هيئة الهلال الأحمر الموجهة للمتأثرين من الأحداث في اليمن وتخفيف معاناتهم. وقد استطاعت هذه الحملة أن تجمع ما يزيد على 500 مليون درهم خلال الأيام القليلة الماضية.

إن المبادرات المتواصلة التي تتبناها الإمارات قيادة وحكومة وشعباً تجاه الأشقاء في اليمن تجسد إيمانها التام بأن الوقوف إلى جانب اليمن ليس خياراً، بل هو ضرورة لا غنى عنها وهو الأمر الذي يعد من ركائز توجهاتنا في سياستنا الخارجية.

ولا ننسى في هذا السياق الإشارة بكل التقدير إلى دور المملكة العربية السعودية الشقيقة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، التي بادرت بحشد التحالف العربي للتصدي للتمرد الذي قام به الحوثيون وحلفائهم ضد أمن وسلامة ووحدة أراضي اليمن الشقيق، فالدور السعودي في هذا الصدد إنما ينبثق من الإيمان بتكامل الأمن العربي في هذه المنطقة المهمة من العالم العربي والوقوف أمام محاولات التدخلات الخارجية في مقدرات الشعب اليمني وإثارة الحروب الطائفية بين أبناء الوطن الواحد.

إن دماء شهدائنا الأبرار الذين سقطوا دفاعاً عن الحق والعدالة والشرعية في اليمن لن تذهب سدى، بل سيزيدنا ذلك إصراراً وثباتاً على نهجنا، ضمن إطار قوات التحالف العربي، لإزالة الظلم ونصرة الشعب اليمني الشقيق وإحقاق رسالة الحق والعدل لإنقاذ اليمن من قبضة الميليشيات المتمردة التي انقلبت على الشرعية وعاثت فساداً وتخريباً في ربوع اليمن.

ومن جانب آخر، ننظر ببالغ القلق لاستمرار تفاقم الأزمة السياسية في ليبيا وانتشار خطر التطرف والإرهاب على الساحة الليبية الشقيقة، وهو الأمر الذي يتطلب منا تكثيف الجهود للعمل على استقرار الوضع من خلال الدعم الواضح للحكومة الشرعية الليبية في مواجهة العصابات الإجرامية والإرهابية التي تستهدف الأشقاء

الليبيين، وتستنزف مقدرات وطنهم، بل وتهدد دول الجوار سواء من الدول العربية الشقيقة أو الدول الأفريقية الصديقة، فضلاً عن تهديد أمن وسلامة الدول الأوروبية الواقعة شمال البحر المتوسط. وفي هذا الصدد، يتوجب علنيا جميعاً دعم الحكومة الشرعية والمساهمة في إعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية، بما في ذلك دعم المؤسسة العسكرية، التي تسعى لبناء جيش وطني قوي لديه القدرة والكفاءة على تحقيق الأمن والاستقرار في كافة ربوع ليبيا ودحر الجماعات الإرهابية. ونعرب عن تأييدنا لمساعي مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، برناردينو ليون، للتوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية، وندعو إلى الإسراع في تنفيذ خطة المبعوث الاممي تجنباً لسيناريوهات الفراغ المؤسسي الذي يسعى إليه المخربون.

وفيما يتعلق بالأزمة السورية، نؤكد على ضرورة العمل على تحقيق الأمن والاستقرار في سورية بما يحفظ وحدة الأراضي السورية ومؤسسات الدولية السورية، وإنهاء الأزمة بالشكل الذي يلبي تطلعات وطموحات الشعب السوري الشقيق الذي يعاني لسنوات من ويلات الحرب والصراع، وانتشار الطائفية والمذهبية بما أدى لهروب ملايين السوريين من وطنهم. كما أن الأوضاع المتردية في سورية والتي تتفاقم يوماً بعد يوم أدت إلى ما نشهده الآن من تدهور الأوضاع الإنسانية وتصاعد أعداد اللاجئين، الأمر الذي تسبب في خلق حالة من الفراغ استغلتها التنظيمات الإرهابية. إن تفاقم واستمرار هذه الأوضاع المأساوية يهدد أمن واستقرار المنطقة العربية، لذلك فالحاجة أصبحت ملحة لوجود تعاون وتنسيق لاعتماد تصور عربي يفضي إلى إجراءات جدية لإنقاذ سورية وصون أمن المنطقة من خلال مضاعفة الجهود للبحث عن تسوية سياسية تستند على مقررات جنيف (1).

مشهد اللاجئين السوريين هاربين محطمين من سعير الحرب والإرهاب، باحثين عن مأوى آمن وحياة كريمة، امتحان عسير أمام العالم بأسره، ولا يمكن أن يكون الخيار بين رئيس يستهدف مواطنيه أو إرهاب وحشي قاتل، لا بدَّ من تحرك عربي عاجل يخرجنا من هذا النفق المظلم والقاتل.

في هذه اللحظة التاريخية بالذات، علينا أن نسعى بكافة الوسائل للتصدي لهذا الملف الذي لا يحتمل التأجيل أو التسويف أو التأخير.

وعلى خلاف ما يروجه البعض في المحافل السياسية والإعلامية من انتقادات على غير الحقيقة يشوبها تحريف مريب لموقف العديد من الدول العربية من مأساة الشعب السوري واللاجئين الهاربين من وطنهم، فإن الدولة العربية ومن ضمنها دولة الإمارات العربية المتحدة وجرياً على سياساتنا الثابتة، لم تتوان عن تقديم الدعم لأبناء الشعب السوري منذ عام 2011، فنحن في الإمارات استقبلنا أكثر من 100 ألف سوري من كافة الفئات المكونة للشعب السوري ومن كافة الفئات الاجتماعية ليرتفع عدد الجالية السورية المقيمة في الإمارات إلى 200 ألف مواطن سوري.

كذلك بلغت المعونات في المجالات الإنسانية والتنموية منذ بداية الأزمة السورية حوالي 530 مليون دولار، فضلاً عن تخصيص 100 مليون دولار لعام 2015 كدعم إضافي للاجئين السوريين.

كل ذلك بالإضافة إلى ما قدمته دولة الإمارات من مساعدات لمخيمات اللاجئين السوريين في الأردن الشقيق ولبنان الشقيق والعراق الشقيق وتركيا، والتي بلغت ما يقارب 70 مليون دولار، فضلاً عن إنشاء صندوق للإعمار بالمشاركة مع ألمانيا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المؤقتة وانطلاقاً من إيمان دولة الإمارات العربية المتحدة بأن معضلة اللاجئين السوريين تتطلب حلاً جذرياً للأزمة السورية، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة لم ولن تتوانى عن بذل الجهود الدبلوماسية الحثيثة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية طبقاً للمرجعيات الدولية وبناءً على إرادة الشعب السوري.

إن استمرار الأزمة السورية دون حل، سيؤدي قطعاً لزيادة انتشار الإرهاب وتصديره لدول الجوار السوري بل لكافة دول المنطقة، خاصة بعد سيطرة بعض العصابات الإرهابية على مساحات شاسعة من الأراضي السورية والعراقية، والتي تستخدمها

كقاعدة تنطلق منها العناصر الإرهابية للانتشار في كافة دول العالم. لذا فلا مناص أمامنا سوى العمل على إنهاء الأزمة السورية ودحر هذه الجماعات والعصابات المتطرفة التي لا هدف لديها إلا تمزيق الدول العربية وتفتيتها، وبما يحفظ وحدة الأراضي السورية وتماسك النسيج الوطني بمكوناته المختلفة تحت مظلة الدولة المدنية الحاضنة لجميع السوريين.

كما نود أن نعرب عن دعمنا ومساندتنا للصومال الشقيق من خلال الجهود الرامية لبناء المؤسسات الصومالية، بما في ذلك المؤسسات الأمنية، التي ستساهم بصورة كبيرة وفعالة في تحقيق الأمن والاستقرار في الصومال ووضعه على طريق التنمية والنماء.

ونشيد في هذا السياق بالتطورات الإيجابية التي يشهدها الصومال ومن أهمها عودة التعليم النظامي والجامعي بعد انقطاع دام لثلاثة عقود، وبداية مؤسسية مشجعة وعودة خجولة للخدمات علينا جميعاً أن ندعمها ونعززها.

ونؤكد بقوة على ثوابت الموقف العربي الموحد تجاه قضية منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من تلك الأسلحة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، والتي تتطلب منا ضرورة التحرك العربي الموحد لمطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته لتنفيذ القرار الصادر عن مؤتمر مراجعة عام 1995 الخاص بعقد مؤتمر دولي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

أصحاب السمو والمعالي، أصحاب السعادة،

إن التحديات الجسيمة التي تواجه أمننا القومي العربي يزداد حجمها وتزداد صعوبتها، وجميع المؤشرات تشير إلى سنوات صعبة قادمة ستمتحن تصميمنا وقدراتنا، ومن هذه القراءة نرى أن المسؤوليات التي تواجهنا جسيمة وكبيرة، الأمر الذي يستلزم منا صياغة سياسات وإجراءات فاعلة على المستوى السياسي والأمني

والاقتصادي والاجتماعي للارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، كما أن ذلك يتطلب منا مضاعفة الجهود لإنهاء الخطوات والإجراءات الضرورية لإصلاح وتطوير وتفعيل آليات العمل العربي المشترك لنتمكن من مواجهة هذه التحديات.

وفي الختام، نسأل الله – سبحانه وتعالى – أن يكلل أعمالنا بالنجاح والتوفيق ويوفقنا إلى كل ما يحقق الخير والعزة والأمن والاستقرار لأمتنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة

معالي الدكتور/ نبيـــل العـــــربي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

الدورة العادية (144)

القاهرة: 13 سبتمبر / أيلول 2015

———

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

يسعدني في بداية أعمال هذه الدورة على المستوى الوزاري، أن أتوجّه بالتهنئة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتولى رئاسة أعمال هذه الدورة الهامة، وأرحب بمعالي الدكتور أنور محمد قرقاش وزير الدولة للشئون الخارجية، وإنني على ثقة تامة بأنه سيُدير أعمال هذه الدورة بكل كفاءة واقتدار، وأن الدبلوماسية النشطة لدولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة سمو الشيخ عبد الله بن زايد ستُضفي خلال رئاستها للمجلس زخماً لتدعيم مسيرة العمل العربي المشترك.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لمعالي السيد ناصر جودة نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية، على الجهود المُقدّرة والإدارة الحكيمة لأعمال الدورة السابقة للمجلس.

ويسرّني الترحيب بأصحاب المعالي الوزراء الذين يشاركون معنا اليوم لأول مرة في أعمال المجلس: معالي السيد عادل بن أحمد الجبير وزير خارجية المملكة العربية السعودية، ومعالي السيد حمادي ولد أميمو وزير الشئون الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

أصحاب المعالي والسعادة،

يُعدّ هذا الاجتماع أول اجتماع وزاري لا يشارك فيه صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل عميد الدبلوماسية العربية رحمه الله، ولاشك أن المجلس سوف يفتقد حكمته وخبرته الطويلة.. رحم الله الراحل الكريم وأسكنه فسيح جناته.

السيد الرئيس،

يواجه النظام الإقليمي العربي، بمختلف مكوناته، تهديدات خطيرة وتصعيداً غير مسبوقٍ في وتيرة الأحداث الملتهبة، التي تدور رُحاها في عدة دول عربية ذات ثِقل وتأثير مباشر على حاضر ومستقبل الأمن القومي العربي برمته، بل ومستقبل شعوب هذه الدول وأمن واستقرار المنطقة بأكملها والعالم.

ولا شك بأن معالجة الأوضاع المُعقّدة والمتفاقمة التي تواجهها المنطقة تتطلب نهجاً

جديداً، وعلى نحو مُلّح، توجّهاً مُبتكراً وغير تقليدي، ومواقف قادرة على التأثير في مجريات الأحداث وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، وبما يضع حداً لهذه الأزمات، وحتى يتمكّن العمل العربي من الارتقاء إلى مستوي التحديات المطروحة ويستجيب لتطلعات الشعوب العربية ودولها.

وفي هذا الصدد، سبق للمجلس على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري أن اتخذ العديد من المواقف والقرارات الهامة التي تحتاج إلى المتابعة الجادة والدؤوبة من قِبل أجهزة العمل العربي المشترك والدبلوماسية العربية، لتجد طريقها إلى التنفيذ وتخرج من إطار القول إلى الفعل الملموس المواكب لحجم التحديات والمخاطر المتصاعدة.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أُكرّر ما ذكرته أمام هذا المجلس الموقر في دورة سبتمبر من عام 2011، وهو أن الانتقادات الموجهة لفاعلية الجامعة العربية وأمانتها العامة كثيراً ما تكون قاسية، وتُقلّل دون وجه حق من شأن الجهود التي بُذلت عبر سنوات طويلة من العمل الشاق من جانب الدول الأعضاء ومن جانب الأمانة العامة، إلا أننا يجب أن ندرك ما يكمن خلف قسوة هذه الانتقادات، هو رغبة عارمة لدى الشعوب العربية كافة في تطوير دور الجامعة، بحيث ترتقي لطموحات الشعوب، وهذا هو التحدي الذي يواجهنا اليوم. وسيحكم علينا التاريخ إن لم نقبل التحدي ونرتفع لمستواه.

السيد الرئيس،

إن قضايا العمل العربي المشترك وما يواجه الجامعة العربية من تحديات في هذا المنحنى التاريخي الحاسم يتطلب التحلّي بالجرأة والصدق اللازمين، بل واغتنام ظروف التحولات والمتغيرات الكبيرة التي يشهدها الوطن العربي، واستثمارها للإقدام على الخطوات المطلوبة لتطوير العمل في الجامعة، وإصلاح نظمها وهياكلها وآليات عملها، لتمكّينها من مواجهة هذه التحديات.

ولعل في مُقدّمة التحديات أمامنا دائماً هي القضية الفلسطينية، القضية المركزية والمحورية، التي لازالت تعاني من انسداد أفق الحل والتسوية النهائية القائمة على مبدأ حل الدولتين، على الرغم من الجهود المُضنية الفلسطينية والعربية والإنجازات الدبلوماسية التي تحققت بالفعل، والتي أسفرت خلال الأيام الماضية عن إصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع علم دولة فلسطين فوق مقارها.

وأود أن أؤكد هنا على أن هذا القرار يُشكّل إنجازاً دبلوماسياً هاماً يحمل دلالة رمزية كبيرة باتجاه الاعتراف بدولة فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة،

واعترافاً جديداً يؤكد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

غير أنه يتعين الاعتراف بالواقع، وهو أن الجهود الدولية المبذولة لا تزال غير قادرة على ممارسة الضغوط اللازمة على الجانب الإسرائيلي، الذي ضرب بعرض الحائط كافة قوانين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وأتقن لعبة التسويف والمماطلة لإفشال ما طُرح وما يُطرح من مبادرات، في إطار إستراتيجيته التفاوضية الرامية لتضييع الوقت، واستكمال مخططاته في عمليات التوسع الاستيطاني وتهويد القدس وفرض واقع يستحيل معه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، طبقاً لما نصّت عليه قرارات الشرعية الدولية.

وآخر مسلسل الانتهاكات الإسرائيلية يتمثل في الاقتحام الوحشي الذي قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي صباح اليوم لباحات المسجد الأقصى، والاعتداء على المُصلّين بداخله، ولابد من اتخاذ موقف فاعل ومؤثر من جانب الدول العربية والإسلامية لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية.

وفي هذا الصدد، فإن القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة على مستوى القمة والوزاري، وكذلك المواقف التي عبّرت عنها اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية، والتحركات الدبلوماسية التي قامت بها اللجنة الوزارية المُصغّرة المنبثقة عنها، قد أكدت جميعُها على الموقف العربي الداعي إلى إقرار التسوية الدائمة والعادلة لجميع القضايا العالقة وإطلاق مسار مفاوضات جديّة لإنهاء النزاع، وفقاً لحل الدولتين كما حدّدته قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا الشأن، أود إبلاغ أصحاب المعالي أن سكرتير عام الأمم المتحدة وجّه الدعوة إلى السادة وزراء خارجية المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، وكذلك إلى جامعة الدول العربية للمشاركة في اجتماع وزاري للجنة الرباعية والمُقرّر عقده في نيويورك يوم 2015/9/30. وهذه هي المرة الأولى التي تُدعى فيها الجامعة للمشاركة في اجتماع للرباعية على المستوى الوزاري. وكما تعلمون، فقد ذكرت وفي عدة مناسبات سابقة بأن الرباعية لم تحقق شيئاً جوهرياً أو ملموساً حتى الآن، وطرحت من سنوات فكرة السعي إلى إنهاء دورها، وذلك لكونها – كما نعرف جميعاً – تكتفي بإصدار البيانات التي تذهب أدراج الرياح، ولكن أرجو اليوم أن يكون هناك اهتماماً حقيقياً للقيام بعمل ملموس، ونأمل أن يتم التوصل إلى ذلك في الاجتماع المُقبل للرباعية في نيويورك.

وأود هنا التأكيد على أن إطلاق عملية مفاوضات جادة وبنّاءة للتوصل إلى السلام في فلسطين تتطلب أن يتبنّى مجلس الأمن قراراً واضح المعالم يُحدّد أسس ومرجعيات عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مع إقرار آلية تنفيذية تضمن الالتزام بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من خطوات باتجاه الحل النهائي، وذلك ضمن إطار زمني مُحدّد.

السيد الرئيس،

لا تزال المعالجات المطروحة للأزمة السورية المتفاقمة، عاجزة عن وقف نزيف الدماء والدمار، ولايزال الشعب السوري يعاني المزيد من المآسي والويلات، نتيجةً لاستمرار هذه الأزمة التي أصابت البشر والحجر، مُهدّدةً بُنية الدولة السورية ومؤسساتها. كما أن تعقيدات الأزمة وتشابك تداعياتها تفرض علينا وبإلحاح ضرورة بلورة رؤية عربية فعّالة قادرة على التعامل مع مختلف أبعاد هذه الأزمة، وذلك بالتشاور والتنسيق مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بمجرياتها، حتى يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بمسئولياته السياسية والأخلاقية تجاه هذه الأزمة، وحتى يتمكن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة السيد ستيفان دي مستورا من إحراز التقدم المنشود في الخطة التي طرحها لتنفيذ مقررات مؤتمر جنيف (1).

وسوف يُقدّم السيد دي مستورا اليوم تقريراً أمام المجلس لشرح مقترحاته وخطة تحركه المقبلة، وذلك خلال الجلسة المُخصّصة لبحث بند الوضع في سورية. وأرجو أن يتم بلورة خطة تحرّك مشتركة مع الأمم المتحدة في هذا الشأن.

ولاشك أن مشهد الطفل الغريق ايلان أدمى القلوب ويُذكّر بعمق الأزمة الإنسانية القاسية التي يتعرّض لها النازحون واللاجئون السوريون، والتي أصبحت اليوم على حدود الدول الأوروبية. وفي واقع الأمر، لابد أن ننظر للأمور في الإطار الصحيح، فالدول العربية المضيفة للاجئين السوريين وغيرهم لم تدخر جهداً من أجل إغاثة هؤلاء اللاجئين، وكلنا يعلم أن الأردن ولبنان لديهما ما يزيد عن ثلاثة مليون لاجئ سوري، وهو ما يفوق طاقات هاتين الدولتين. وكذلك العراق ومصر وتونس والسودان والجزائر وغيرها من الدول العربية التي تحمّلت الكثير، وبما يفوق قدراتها وإمكانياتها. كما أن الدول العربية المانحة ودول الخليج العربي قدّمت الكثير من المساعدات في هذا الشأن. وأنوّه في هذا الصدد بدور الدول العربية جميعها، وعلى وجه الخصوص استضافة دولة الكويت لمؤتمرات المانحين الدوليين الثلاث لدعم الوضع الإنساني في سورية، وذلك تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

وأود التأكيد مُجدّداً على أن وضع حدٍ لتفاقم أزمة اللاجئين، سواء تعلق الأمر باللاجئين السوريين أو العراقيين أو الذين يفرّون من جحيم تنظيم "داعش" الإرهابي، وما ينتج عنها من مآسي إنسانية قاسية لا يمكن معالجتها جذرياً إلاّ عبر تضافر الجهود العربية والإقليمية والدولية، للإسراع بإيجاد الحل السياسي المناسب لإنهاء الكارثة السورية وعودة السلم وصيانة استقرار هذا البلد العربي العزيز وتحقيق تطلعات الشعب السوري الشقيق.

السيد الرئيس،

لقد عبّر قرار قمة شرم الشيخ عن موقف واضح في دعم عملية عاصفة الحزم في اليمن، التي تُنفذّها قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، والتي جاءت تلبيةً لطلب من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية، والذي يُمثّل الشرعية في اليمن.

وأود هنا الإعراب عن خالص التعازي والمواساة لحكومات دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، لاستشهاد عدد من جنودهم المشاركين في عملية "إعادة الأمل" في اليمن.

ومازلنا نأمل أن تُفضي الجهود المبذولة إلى إقرار الحل السياسي المنشود للأزمة اليمنية تحت رعاية الأمم المتحدة، وفقاً للمرجعيات المُتفق عليها وهي قرارات مجلس الأمن وآخرها 2216 ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمبادرة الخليجية. وتواصل الجامعة العربية على نحو مستمر مشاوراتها في هذا الشأن مع الأمم المتحدة ومبعوثها السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد.

السيد الرئيس،

تواصل الأمانة العامة، وبالتشاور والتنسيق مع الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص بشأن ليبيا السيد برناردينو ليون، جهودها لحثّ الأطراف الليبية على التوصل إلى اتفاق سياسي يُفضي إلى وقف القتال وحالة الانقسام حول خطوات إنجاز المرحلة الانتقالية، وأؤكد في هذا الصدد على دعم قرارات الجامعة العربية للحكومة الشرعية المؤقتة المنتخبة في ليبيا، وضرورة توفير الدعم اللازم لها في مواجهة الإرهاب وبسط الأمن في ربوع البلاد، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الجامعة ذات الصلة.

كما أطالب إيران بالانسحاب من الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها، والقبول باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل النزاع.

السيد الرئيس،

أود الإشارة هنا إلى ضرورة بذل الجهود الجادة من أجل متابعة تنفيذ قرار المجلس الوزاري الصادر بتاريخ 2014/9/7، والذي تضمن مجموعة من الخطوات الشاملة والجماعية الهامة لمكافحة الإرهاب وأنشطة الجماعات الإرهابية المتطرفة، وهذا أمر من المهم جداً متابعته لكون المواجهة مع الإرهاب لا تقتصر فقط على المجالات الأمنية والعسكرية، بل تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعقائدية والفكرية وغيرها من الأبعاد.

وأؤكد في هذا الصدد على دعم الجامعة العربية للحكومة العراقية في حربها ضد الإرهاب، وفي كل ما تتخذه من تدابير وإجراءات لتطهير أراضيها من تنظيم "داعش" الإرهابي.

كما أود الإشارة إلى أنه معروض أمام حضراتكم تقريراً يتناول أنشطة الجامعة، ومتابعتها للتطورات في بقية الدول العربية، مثل مستجدات الوضع في الصومال، والتأكيد على دعم السودان في مساره الديمقراطي والحوار الوطني، إضافةً إلى الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والتعاون العربي مع التجمعات الدولية والدول الصديقة.

وختاماً، فإنه لابد من التأكيد على القرارات الهامة التي اتخذتها قمة شرم الشيخ الأخيرة، وخاصة القرار المتعلق بإنشاء القوة العربية المشتركة، والذي يُعدّ بكل المقاييس قراراً تاريخياً. وأود التأكيد هنا على أهمية وضع هذا القرار موضع التنفيذ، نظراً لكون تنفيذ هذا القرار يُمثّل إرتقاءاً نوعياً للعمل العربي المشترك، كما أنه سيسهم في معالجة بؤر الأزمات المشتعلة في المنطقة. ولذا، فإنه من الضروري تكثيف المشاورات خلال الفترة المقبلة لعقد اجتماع وزراء الدفاع والخارجية العرب في أقرب وقت ممكن لاعتماد مشروع البروتوكول المطروح في هذا الشأن.

شكراً السيد الرئيس،

ثانياً:

كلمات مجلس الجامعة على مستوى المندوبين

بتاريخ 2015/9/9

كلمــة

سعادة السفير د. بشر الخصاونة

المندوب الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية
(رئاسة الدورة العادية 143)

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (144)

القاهرة: 9 سبتمبر/ أيلول 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أصحاب المعالي والسعادة المندوبين الدائمين،
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الأخ الكبير الدكتور نبيل العربي،
السيدات والسادة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد

نجتمع اليوم في باكورة أعمال الدورة العادية الرابعة والأربعين بعد المائة على مستوى المندوبين الدائمين لمجلس جامعة الدول العربية، حيث تشرفت بلادي المملكة الأردنية الهاشمية رئاسة الدورة العادية للمجلس الثالثة والأربعين بعد المائة والتي شهدت جملة من الاجتماعات العادية والاستثنائية على مدار الأشهر الستة الماضية. ولقد ظلت بحمد الله جامعة الدول العربية خلال هذه الفترة كدأبها المعتاد في العمل على حل المعضلات العربية والدفاع عن القضايا العربية لما فيه مصلحة الدول العربية والشعوب العربية.

وأود أن أعبر مجدداً عن موقف بلادي المملكة الأردنية الهاشمية الثابت بدعم القضايا العربية بالذود عن المصالح العربية والتصدي للمخاطر المتفاقمة التي تحيط بنا وعلى رأسها خطر الإرهاب والجماعات الإرهابية وخطر التطرف والفكر المتطرف، والتي باتت كالداء الخبيث الذي أصاب أكثر من بلد من بلداننا العربية مستخدماً أساليب الإجرام والخسة وموقعا الضحايا الأبرياء من مدنيين وعسكريين ونساء وأطفال وشيوخ سواء في العراق أو سورية أو تونس أو الكويت أو مصر أو السعودية أو ليبيا أو اليمن، ولا ننسى في هذا المجال أيضا إرهاب المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وجرائمهم المتزايدة هناك، ولعل آخرها جريمة إحراق عائلة الدوابشة التي أفضت إلى استشهاد طفل رضيع وأهله بعد ذلك والده ووالدته.

السادة الحضور،

لطالما دعمنا في المملكة الأردنية الهاشمية العمل على تحقيق السلام الفلسطيني باعتباره نواة لتحقيق السلام العربي الإسرائيلي الشامل طبقاً للمرجعيات الدولية المعتمدة وقرارات الشرعية الدولية، ولا نزال نسعى للعمل على تجسيد حل الدولتين على المسار

الفلسطيني الإسرائيلي في سياق يفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة الكاملة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفي إطار حل يضمن معالجة القضايا الجوهرية كافة وهي قضايا: القدس، واللاجئين، والأمن، والحدود، والمياه، طبقاً للمرجعيات الدولية المعتمدة وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية بعناصرها كافة، وأيضا بما يتسق مع المصالح الحيوية للمملكة الأردنية الهاشمية المرتبطة بهذه القضايا كلها وبشكل يلبي هذه المصالح الحيوية.

تعلمون أن سيدي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم يتشرف برعاية وصيانة وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وهو الوصي على هذه المقدسات، وانطلاقاً من وصاية سيدي صاحب الجلالة الهاشمية – حفظه الله – على هذه المقدسات، فسوف لن نألوا في المملكة الأردنية الهاشمية جهداً في اتخاذ الإجراءات كافة القانونية والدبلوماسية بإزاء أي انتهاكات أو إجراءات إسرائيلية تستهدف تلك المقدسات، أو أي أعمال تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وذلك باعتبار أن القدس الشرقية مدينة محتلة وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد شاركت المملكة الأردنية الهاشمية إلى جانب أشقائنا العرب من خلال التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية في دعم الشرعية في الجمهورية اليمنية الشقيقة، هذه الشرعية ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، واستضفنا في هذا المجلس دولة نائب الرئيس ورئيس الوزراء السيد/ خالد بحاج في 18 من حزيران 2015 خلال تشرف وفد بلادي برئاسة أعمال الدورة العادية الثالثة والأربعين بعد المائة، في سياق الحديث عن الجهد العربي في دعم الشرعية.

في اليمن، لا يفوتني إلا أن أتوجه بصادق التضامن والتعزية لدولة الإمارات العربية المتحدة باستشهاد كوكبة من أبنائهم وكوكبة من أبناء القوات المسلحة الإماراتية ومن أبناء القوات المسلحة للمملكة العربية السعودية ومن أبناء مملكة البحرين الشقيقة الذين قضوا في إطار الدفاع عن الشرعية وإحقاق الحق في اليمن الشقيق.

ونعيد التأكيد على دعمنا للحكومة الشرعية في ليبيا ومجلس النواب الشرعي المنتخب والحكومة المنبثقة عنه وندعم جهودهم في محاربة الإرهاب ومكافحة التطرف، وندعم أيضا الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا وندعم مسيرة الحوار الوطني التي ترعاها الأمم المتحدة، ونأمل أن تصل هذه المسيرة إلى الحل السياسي المنشود تحت سقف

الشرعية في ليبيا وبشكل يحفظ أمن ليبيا وشعبها ووحدتها الترابية ويؤدي إلى دحر الإرهاب من ربوعه.

السيدات والسادة،

إن فصول المأساة المتفاقم في سورية لا تزال قائمة، ويعصف العنف والدمار والإرهاب بهذا البلد الشقيق وتنهش فيه عصابات الإرهاب والتطرف والإجرام.

وأود أن أعيد التأكيد على موقف المملكة الأردنية الهاشمية ومنذ بدء المأساة السورية والذي يرى بأن الحل ينمو من خلال بوابة الحل السياسي الذي يحقق الانتقال لواقع سياسي جديد يلبي طموحات الشعب السوري الشقيق المشروعة وتشارك فيه كافة أطياف الشعب السوري، ويرتكز إلى مقررات مؤتمر جنيف (1)، ويضمن عودة الاستقرار إلى سورية وترميم النسيج المجتمعي فيها، ويساهم بالتالي في دحر الإرهاب ومكافحة التطرف، وصولاً إلى اجتثاثهما من ذلك البلد الشقيق، وبما يسمح أيضا بالعودة الطوعية للاجئين السوريين الذين قصدوا دول جوار سورية ومن ضمنها المملكة الأردنية الهاشمية ولبنان الشقيق والعراق ومصر وغيرها من الدول العربية التي تنوء تحت عبء اللجوء السوري الناتج عن الأوضاع المأساوية لسورية.

وأعيد التذكير مرة أخرى على أننا في المملكة الأردنية الهاشمية نستضيف نحو 1.300 مليون لاجي سوري، وهذا الرقم يشكل 21 % من سكان المملكة الأردنية الهاشمية اليوم، ونتقاسم مع هؤلاء الأشقاء مواردنا المحدودة أصلاً، ونطالب المجتمع الدولي والأشقاء الذين تقدموا بالمساعدة لنا – مشكورين – بالاستمرار في تقديم هذه المساعدات لنتمكن من الاستمرار بالنهوض بهذا العبء ريثما تتحقق الشروط الموضوعية التي تفضي إلى العودة الطوعية للسوريين إلى وطنهم بعد عودة الاستقرار إلى ربوعه بإذن الله وتحقيق طموحات الشعب السوري.

السادة الحضور،

إن المملكة الأردنية الهاشمية وهي تستعد الآن لتسليم الرئاسة لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، فإنها تتمنى النجاح الباهر والسداد الأكيد لدولة الإمارات العربية المتحدة في رئاستها لأعمال الدورة الرابعة والأربعين بعد المائة، وكذلك لا يفوتني أن أتقدم في ختام رئاستنا لأعمال الدورة العادية الثالثة والأربعين بعد المائة إلى أصحاب المعالي والسعادة المندوبين الدائمين والإخوة أعضاء الوفود، وبالطبع لمعالي الأخ الكريم الدكتور نبيل العربي – الأمين العام لجامعة الدول العربية وسعادة نائب الأمين العام السفير احمد بن حلي والأمناء

العامين المساعدين وكادر الأمانة العامة برمته، للتعاون والدعم الذي لقيناه منهم خلال فتـــرة رئاستنا للتنسيق المثمر الذي لولاه لما تمكنا من انجاز عملنا بالشكل المطلوب.

نسأل الله التوفيق والسداد، وأدعو معالي الأخ العزيز السفير محمد بنخيرة الظاهري – المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة لتولى الرئاسة، متمنياً له – مرة أخرى – التوفيق والسداد والنجاح في مهمته.

كلمــة

معالي السفير محمد بن نخيرة الظاهري

المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى جامعة الدول العربية
(رئاسة الدورة العادية 144)

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (144)

القاهرة: 9 سبتمبر/ أيلول 2015

———

"بسم الله الرحمن الرحيم"

أعلن على بركة الله افتتاح أعمال الدورة العادية رقم 144 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين .. ...

بداية نود أن ننعي شهدائنا الأبرار من أبنائنا في قوات التحالف العربي .. الذين قدموا لوطنهم وأسرهم الفخر والعزة .. من خلال تضحياتهم الغالية للتصدي للعدوان على أهل اليمن .. وأود أن أطلب من الحضور قراءة الفاتحة على أرواحهم الطاهرة. .....

معالي الأخ الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية ..
أصحاب المعالي والسعادة السفراء والمندوبون الدائمون لدى جامعة الدول العربية
معالي الأخ نائب الأمين العام السيد/ أحمد بن حلي
السيدات والسادة ،

يطيب لي في مستهل حديثي أن أتقدم لكم بأسمى معاني التحية والتقدير .. وأن أرحب بكم في مقر جامعة الدول العربية العريقة .. والتي تعد جسر التواصل الذي يعزز ويدعم العمل العربي المشترك وبما يخدم مصالح وتطلعات الشعوب العربية وأمانيها المستقبلية .. كما أود أن أتقدم بالشكر لسعادة الدكتور بشر هاني الخصاونة المندوب الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة لدى جامعة الدول العربية .. وذلك لترأس بلاده الموفقة والمتميزة للدورة العادية رقم 143 على المستوى الوزاري وعلى مستوى المندوبين .. والتي وضح بها الجهود غير العادية التي قامت بها المملكة الأردنية الهاشمية لإنجاح أعمال هذه الدورة .. كما أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمعالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية وجميع فريق عمل الأمانة العامة وكوادر الجامعة المخلصة .. وذلك على عملهم الدؤوب والمتواصل لتعزيز العمل العربي المشترك على كافة المستويات.

وتتشرف دولة الإمارات العربية المتحدة بترأسها للدورة العادية لمجلس الجامعة العربية رقم 144 والتي تبدأ رسمياً يوم الأحد المقبل الموافق 13 سبتمبر 2015 على المستوى الوزاري .. والتي نرى أنها ستكون دورة غير عادية نظرًا لما تواجهنا من تحديات وملفات سيتم طرحها ومناقشتها خلال هذه الدورة.

أصحاب المعالي والسعادة ،،

إن دولة الإمارات تدرك جيدًا حجم المسؤوليات الكبيرة والجسيمة التي تواجهنا في هذه الدورة .. خاصة في ظل التطورات والتحديات التي تشهدها منطقتنا العربية وما يصاحبها

من تداعيات وتهديدات للأمن القومي العربي ولأمن كل مواطن من أبناء الأمة العربية .. والتي تتطلب منا توفير المناخ الملائم للحوار العربي الفعال الذي نتمنى أن يثمر إلى أفكار وحلول تكفل إنهاء حالة العنف والفوضى بالمنطقة .. فضلاً عن القضاء على ظاهرة الإرهاب التي انتشرت بصورة غير مسبوقة في المنطقة .. ونشرت معها التطرف والتشدد الذي نعاني منه الآن.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتزم خلال هذه الدورة العمل الدؤوب والمتواصل تنفيذاً لسياستها الخارجية بأن تساهم بشكل ايجابي في خلق منظومة من العلاقات البناءة والمتميزة مع أشقائها في الدول العربية .. فضلاً عن سعيها الحريص على تنفيذ القرارات التي سيتم إقرارها خلال هذه الدورة .. وما آلت إليه من قرارات خلال الدورة السابقة .. إضافة إلى العمل على تقريب وجهات النظر عبر المساهمات الجادة والمناقشات المثمرة والتي نتوقع أن تصب في صالح خدمة القضايا العربية الهامة التي نواجهها الآن.

أصحاب المعالي والسعادة ،،

تظل القضية الفلسطينية هي أساس الصراع في المنطقة.. وسنظل دائماً نتحدث عن ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.. ولكننا الآن نرى ضرورة التحرك والعمل المكثف العربي الذي يثمر عن مضاعفة جهودنا على الساحة الدولية للتأكيد على هذه الأولوية.

كما أن التعامل الجدي مع هذه القضية الأم يتطلب التركيز على موقف محدد والمتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 والذي يعد الأساس الذي يمكن أن يبنى عليه السلام الشامل والعادل في المنطقة.. وفي ضوء تنفيذ قرارات مجلس الأمن والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة.. فبدون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة داخل حدود عام 1967.. وعاصمتها القدس الشرقية لن يتحقق الاستقرار المنشود بالمنطقة.

أصحاب المعالي والسعادة

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد على حقوقها الكاملة والراسخة في الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) .. رافضةً جميع الإجراءات والخطط التي تقوم بها إيران بهدف تغيير واقع ومعالم الجزر .. مخالفة بذلك كل قواعد القانون والأعراف الدولية.

كما إننا نطالب إيران بالاستجابة للمطالب الإماراتية الداعية للجلوس عبر طاولة المفاوضات .. لتحقيق التسوية العادلة .. أو الذهاب إلى محكمة العدل الدولية لتتولى الفصل في هذه القضية وفقًا لأحكام القانون الدولي.

وإن دولة الإمارات تؤكد رفضها الكامل والمطلق لمحاولات إيران العبث بالأمن الداخلي لبعض الدول العربية الشقيقة .. عبر إثارة الفتن والفوضى والعنف بغرض تحقيق مطامع وتطلعات خاصة .. وتنفيذ أجندات تستهدف النيل من استقرار وأمن المنطقة العربية.

أصحاب المعالي والسعادة ،،

إن المنعطف التاريخي والتطورات الحاصلة التي تمر بها منطقتنا العربية في الوقت الراهن تتطلب منا التعامل معها بفكر جديد .. وأساليب مبتكرة .. وبإرادة حقيقية لمواجهة التحديات المرتبطة بهذا المنعطف وفقًا لتطلعات وطموحات الشعب العربي .. فانتشار الإرهاب والتطرف والعنف بات يشكل التهديد والخطر الأول .. ليس للدول العربية فحسب وإنما لكافة الدول .. خاصة مع تطور هذا الإرهاب وتعدد صوره.

هذا الإرهاب يعد التحدي الأكبر .. والأكثر إلحاحاً خلال هذه الدورة .. فالوضع في اليمن وصل إلى حد تهديد الأمن العربي المشترك .. حيث لا تزال أحد فئات المجتمع اليمني.. تحاول الاستقواء بالسلاح لترويع أبناء الشعب اليمني ونقض الشرعية الدستورية.. محاولة منها للإستئثار بالسلطة .. وإقصاء أغلبية أبناء اليمن من المشاركة فيها .. وهو الأمر الذي دفع دول التحالف العربي إلى القيام بتحرك قوي وحازم لإنقاذ اليمن من الانزلاق في الطائفية والحرب الأهلية .. بهدف الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره .. ووحدته الوطنية وهويته العربية ولاستعادة الأمن والاستقرار فيه.

وإذ نطالب المتمردين الحوثيين بالانصياع التام للقرارات الدولية ذات الصلة وتنفيذها فورًا ... خاصة قرار مجلس الأمن رقم 2216 .. وكذلك قرارات القمة العربية في شرم الشيخ.. والتي طالب جميعها بضرورة إنسحاب ميليشيات المتمردين من المدن اليمنية .. وتسليم الأسلحة الثقيلة إلى السلطة الشرعية .. واحترام الشرعية الدستورية.

كما نطالبهم بالالتزام بالمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطنـــي الشعبي .. وفي هذا الإطار نؤكد دعمنا لجهود مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن "إسماعيل ولد الشيخ أحمد " لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2216 والتوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية.

أصحاب المعالي والسعادة ،،

لقد أدمت قلوبنا الصورة التي تناقلها العالم حول الطفل السوري الغريق على شواطئ البحر المتوسط والتي سلطت الضوء بشكل أكبر على مأساة اللاجئين السوريين.. لذا فإننا خلال هذه الدورة يجب أن نجد سبل حماية أشقائنا السوريين وتوفير الدعم اللازم لهم في الدول العربية، والذي يقدر عددهم هناك بالملايين، حتى تُحل الأزمة السورية وتنتهي معها المأساة الإنسانية التي يعاني منها أبنائه.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تزال تجدد عزمها على تقديم الدعم اللازم للنازحين واللاجئين السوريين في دول الجوار السوري .. فقد كانت من أوائل الدول التي تعهدت بتقديم المساعدات لهم عبر مؤتمرات المانحين .. وأيضًا من خلال مؤسسات الأعمال الإنسانية والخيرية الإماراتية وبشكل خاص الهلال الأحمر الإماراتي .. إلى جانب المشاركة في خطة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمة الإنسانية في سوريا ومن خلال منظماتها المتخصصة وذلك عبر اتفاقيات متعددة أبرمتها الإمارات لتغطي احتياجات اللاجئين السوريين.

أصحاب المعالي والسعادة ،،

إن الوضع في سوريا يزداد سوءً فقد طال مختلف مجالات الحياة خاصة مع تدهور الوضع الأمني الذي نشاهده الآن .. بعد سيطرة بعض التنظيمات الإرهابية على جزء كبير من أراضيه والتي استغلت حالة الفراغ الأمني في هذه المناطق لإنشاء بؤر إرهابية تنطلق منها لتنقل العدوى الإجرامية لكافة دول المنطقة. بهدف تهديد أمن المنطقة بأسرها.

كما أن تطورات الأوضاع في الدولة الليبية تعد من أهم التحديات التي تواجهنا .. بعدما تنامي انتشار الجماعات والتنظيمات الإرهابية التي تهدد أمن وسلامة ليبيا ودول جوارها ودول المنطقة .. مما يستلزم تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة للحكومة الشرعية دون تأخر.. حتى تتمكن من القيام بدورها المتمثل في تحقيق الأمن والاستقرار .. مع دعم كافة الحلول السياسية التي تسعى إلى الحفاظ على التراب الليبي وحماية الدولة الليبية من التمزق والتفتيت.

وفي هذا السياق نود أن نؤكد على أننا ندعم كافة الجهود الساعية لتحقيق التوافق والمصالحة بين مختلف مكونات الشعب العراقي .. حتى يتمكن العراق من التصدي للتنظيمات الإرهابية التي تهدد أمنه وسلامته.

وإذ نؤكد أيضا على ضرورة دعم ومساندة الصومال الشقيق .. حتى يتمكن من تحقيق الأمن والاستقرار من خلال الاستمرار في عملية بناء مؤسسات الدولة الصومالية بما فيها المؤسسات الأمنية .. حتى تتمكن من التصدي للاعتداءات الإرهابية المتكررة التي تعد

تهديد مباشر للأمن والاستقرار بالمنطقة العربية برمتها .. ومن ثم فإن هذا الدعم اللازم سيمكن الصومال من عبور المرحلة الانتقالية الراهنة التي تتطلب جهد غير عادي من الحكومة الصومالية لتتمكن من خلاله في تحقيق الأمن والانطلاق في برامج التنمية.

أصحاب المعالي والسعادة

إن هذه الدورة التي تستهل أعمالها خلال هذه الفترة .. نأمل أن نستطيع خلالها من التعامل الفاعل والكفء في وضع وتنفيذ الحلول التي يمكننا التوصل إليها لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية الراهنة .. في ظل ما تشهده المنطقة العربية من حراك ومتغيرات عميقة الأثر تتطلب منا العمل الجاد والمتواصل والمتجاوب مع هذه التحديات.

وختامًا أود أن أوكد على أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستعمل على بذل كافة الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة الساعية لتحقيق الاستقرار والأمن والنماء لمنطقتنا العربية .. وفقنا الله لما فيه الخير.

مداخلة

الدكتور نبيل العربي

الأمـــين العـــام لجامعـــة الـــدول العربيـــة

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (144)

القاهرة: 9 سبتمبر/ أيلول 2015

مداخلة السيد الأمين العام

في الجلسة الافتتاحية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

في دورته العادية (144) – 2015/9/9

<u>أولاً، فيما يتعلق بمستجدات القضية الفلسطينية وهي القضية المركزية المحورية</u>، كما تعلمون فإنه لا يوجد على الساحة حالياً أية رؤى جديّة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتحرك نحو الوصول إلى حل الدولتين. والجديد في هذا الشأن هو أنني تلقيت منذ بضعة أيام دعوة من سكرتير عام الأمم المتحدة للمشاركة في اجتماع وزاري للجنة الرباعية والمُقرّر عقده في نيويورك يوم 2015/9/30، وكذلك تم توجيه الدعوة إلى السادة وزراء خارجية المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، للمشاركة في هذا الاجتماع. وهذه هي المرة الأولى التي تُدعى فيها الجامعة للمشاركة في اجتماع للرباعية على المستوى الوزاري. وكما تعلمون، فإنني ذكرت وفي عدة مناسبات بأن الرباعية لم تحقق شيئاً جوهرياً أو ملموساً حتى الآن، وهذا شيء نعرفه جميعاً وإنما تكتفي بإصدار البيانات التي تذهب أدراج الرياح ولكن يبدو أن هناك اهتمام حقيقي الآن للقيام بشيء ملموس وقد يتم ذلك من خلال الرباعية.

الموقف الملتزمين به في هذا الشأن هو ما جرى الاتفاق عليه في الاجتماع الأخير للجنة مبادرة السلام العربية يوم 2015/8/5، بحضور فخامة الرئيس محمود عباس، وهو أن أي تحرك جدي من قبل المجتمع الدولي لكسر حالة الجمود الحالية يتطلب تبني قرار من مجلس الأمن يُحدّد المرجعيات المُتفق عليها لإنجاز حل الدولتين، مع وضع إطار زمني مُحدّد لعملية المفاوضات والنصّ على آلية تنفيذية لضمان التزام إسرائيل بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، واعتقد أنه سيكون هناك مشاورات مع أصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب المدعوين والجامعة العربية قبل انعقاد اجتماع نيويورك مع الرباعية، للاتفاق على موقف موحد في هذا الشأن.

لابد من التأكيد أيضا على ضرورة توفير الدعم العربي اللازم لمساعدة الفلسطينيين على إنهاء حالة الانقسام في الصف الوطني الفلسطيني، ونأمل أن يتمكن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه المُقبل من التوصل إلى رؤية مشتركة تُعيد الوحدة للموقف الوطني الفلسطيني وتضع حداً لحالة الانقسام.

<u>إذا انتقلت إلى الشأن السوري</u>: بكل أسف، فإن الجهود المبذولة لبلورة الحل السياسي في سورية لا تزال تواجه العديد من العقبات، والتطور الأبرز في هذا الشأن هو الخطة التي قدّمها

مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية السيد ستيفان دي مستورا الذي سوف يحضر هنا يوم 2015/9/13 ليتحدث أمام مجلس الجامعة الوزاري، وأفكاره تهدف إلى إجراء مشاورات ومناقشات مع الأطراف السورية في إطار 4 فرق عمل موضوعية، تتناول المحاور التالية: السلامة والحماية للجميع، المسائل السياسية والقانونية، المسائل العسكرية والأمنية وسبل مكافحة الإرهاب، وأخيراً الخدمات العامة وإعادة الإعمار والتنمية. وهذه المناقشات نرجو لها أن تنجح وهي تهدف إلى توفير الأرضية الملائمة لتحقيق انتقال سياسي على أساس بيان جنيف (1)، بشأن إنشاء هيئة تنفيذية ذات صلاحيات كاملة تتولى إدارة المرحلة الانتقالية في البلاد.

الأمر الأخير في هذا الشأن هو ما نشهده اليوم من تغطية إعلامية واسعة لأزمة اللاجئين السوريين على حدود الدول الأوروبية، والتي فاقمت منها حوادث غرق المئات من اللاجئين، وجميعنا رأى مشهد الطفل الغريق ايلان الذي يبلغ من العمر قرابة عامين وهذا شيء ادمى القلوب، وهناك من يحاول إظهار الدول العربية وكأنها لم تفعل شيء وفي الواقع فإن ذلك الأمر غير صحيح حيث أن الدول العربية تعاملت ومنذ فترة مع أزمة اللاجئين السوريين والعراقيين والليبيين واليمنيين وغيرهم. وكلنا يعلم أن الأردن ولبنان لديهما ما يزيد عن ثلاثة مليون لاجئ سوري، وهو ما يفوق طاقات وإمكانيات هاتين الدولتين. وكذلك العراق ومصر وتونس والسودان والجزائر وغيرها من الدول العربية التي تحمّلت الكثير، وبما يفوق قدراتها وإمكانياتها. كما أن الدول العربية المانحة ودول الخليج العربي قدّمت الكثير من المساعدات في هذا الشأن من خلال منظمات الأمم المتحدة، وقامت بتوفير دعم مالي وشيّدت مخيمات وقامت بتوفير الخدمات الصحية للاجئين، إضافةً إلى ما قدّمته من مساعدات مباشرة ودعم مالي إلى الدول المضيفة للاجئين. وأنوّه في هذا الصدد بدور الدول العربية جميعها، وعلى وجه الخصوص باستضافة دولة الكويت لمؤتمرات المانحين الدوليين الثلاث لدعم الوضع الإنساني في سورية، وذلك تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

إلا أن ذلك، وبكل أسف، لم يحظ بالتقدير الكافي من قبل الرأي العام الدولي، لتبدو الدول العربية وكأنها المُقصّرة في واجباتها إزاء استقبال اللاجئين السوريين. في حين أن المطلوب ليس معالجة الظواهر والقشور وإنما معالجة جذور الأزمة، وهو وقف عمليات القتل والإرهاب وغيرها من أعمال العنف التي تدفع السوريين إلى النزوح والهجرة. والجامعة العربية ومنذ 4 سنوات تطالب مجلس الأمن، الجهاز الذي يتحمل المسئولية الأولى في الحفاظ على السلم والأمن الدولي، بالتدخل لوقف القتال، لكن المجلس لم يتخذ أي خطوة في هذا الاتجاه حتى الآن، مما دعا السكرتير العام للأمم المتحدة، في سابقة لم تحدث من قبل، إلى الاعتراف بفشل المجلس في الاضطلاع بمسئولياته.

إذا انتقلت إلى الشأن اليمني؛ فالجامعة العربية تدعم الشرعية اليمنية مُمثّلة في فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، ولعملية "إعادة الأمل" التي تُنفذّها قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، وذلك وفقاً للقرارات الصادرة عن قمة شرم الشيخ ومجلس الجامعة الوزاري في هذا الشأن.

ويهمّني هنا الإعراب عن خالص التعازي والمواساة لحكومات دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، لاستشهاد عدد من جنودهم المشاركين في عملية "إعادة الأمل" في اليمن.

ومازلنا نأمل أن تُفضي الجهود المبذولة إلى إقرار الحل السياسي المنشود للأزمة اليمنية تحت رعاية الأمم المتحدة، وفقاً للمرجعيات المُتفق عليها وهي قرارات مجلس الأمن وآخرها 2216 ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمبادرة الخليجية. والجامعة العربية مستمرة في مشاوراتها في هذا الشأن مع مبعوث الأمم المتحدة السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد.

أنتقل وبإيجاز إلى الشأن الليبي، حيث لا تزال الأمانة العامة، وبالتشاور والتنسيق مع الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص السيد برناردينو ليون، تحاول حثّ الأطراف الليبية على التوصل إلى اتفاق سياسي يُفضي إلى وقف القتال وحالة الانقسام حول خطوات إنجاز المرحلة الانتقالية، مع تأكيد دعم الجامعة للحكومة الشرعية المؤقتة المنتخبة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الجامعة.

كما أود أن أشير أنني تلقيت دعوة من مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا لإيفاد ممثل عن الجامعة للمشاركة في اجتماع حول ليبيا يعقد في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية، وسوف يشارك الأمين العام المساعد د. عبد اللطيف عبيد في هذا الاجتماع. كما أن الأمانة العامة تدرس حالياً إمكانية تعيين مبعوث جديد إلى ليبيا، خلفاً للدكتور ناصر القدوة الذي طلب إعفاءه من هذه المهمة لظروف خاصة.

فيما يتعلق بالقوة العربية المشتركة، فأود التأكيد هنا على أهمية وضع قرار قمة شرم الشيخ الخاص بإنشاء القوة العربية المشتركة موضع التنفيذ، نظراً لما سوف يعطيه تنفيذ هذا القرار من دفعة قوية للعمل العربي المشترك، وأنه من الضروري تكثيف المشاورات لعقد اجتماع وزراء الدفاع ووزراء الخارجية في أقرب وقت ممكن.

وفي مجال مكافحة الإرهاب وصيانة الأمن القومي العربي، فإنه معروض عليكم مشروع قرار بشأن متابعة تنفيذ قرار المجلس الوزاري الصادر بتاريخ 2014/9/7، والذي تضمن

مجموعة من الخطوات الشاملة والجماعية الهامة لمكافحة الإرهاب وأنشطة الجماعات الإرهابية المتطرفة. وهذا أمر من المهم جداً متابعته لكون المواجهة مع الإرهاب لا تقتصر فقط على المجالات الأمنية والعسكرية، بل تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية وغيرها من المجالات.

وأخيراً، أود التأكيد على ضرورة حشد الدعم لمشروع القرار العربي المتعلق بـــ"القدرات النووية الإسرائيلية" والمعروض على الدورة العادية 59 للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويقترح مجلس السفراء العرب في فيينا، ورئيس المجلس هو سفير دولة قطر في فيينا وهو حاضر معنا اليوم، بأن يُترك موضوع تقديم مشروع القرار العربي لتقديره في ضوء رؤيته الموضوعية وتقييمه للموقف الدولي تجاه مشروع هذا القرار، مع التأكيد على ضرورة مشاركة كافة الوفود العربية عند طرح مشروع القرار للتصويت.

قبل أن أنتهي، أود أن أتوجه توجيه الشكر إلى المملكة الأردنية الهاشمية وسعادة السفير بشر الخصاونة على رئاسة أعمال الدورة السابقة لمجلس الجامعة (143)، والتوجّه بالتهنئة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وسعادة السفير محمد بن نخيره الظاهري على تولي رئاسة المجلس في دورته الحالية (144)، وأتمنى له كل التوفيق في مهامه في الفترة القادمة.